Paul Amar

**Military Capitalism**

**الرأسمالية العسكرية**

**بول عمار\***

في مركز الشرق الأوسط، تقوم القوى الأمنية المصرية بصفاقة وبدون أي تبرير بقيادة الاقتصاد المصري. وفي هذه السنة جمعت القوات المسلحة المصرية المتعاقدين المحليين الأكبر لإكمال مشروع الماسة الضخم الذي يضم المنتجع الفندقي المترف الأكبر والمدينة السياحية ، والتي ستنتصب على مدخلها منحوتة عملاقة متوهجة لماسة سوداء.

وفي جهد مماثل، منذ ٢٠١٦، قامت سلطة الهندسة في الجيش المصري بالانتقال من الاعتماد على مستثمرين مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى توجيه تمويلات الدولة المصرية إلى متعاقدين صينيين. واليوم تقوم شركة تشاينا فورشن لتنمية الأراضي من شانغهاي وشركة الدولة الصينية لهندسة البناء ببناء ٢٠ ناطحة سحاب إضافية ستشكل مقاطعة الأعمال المركزية لما يدعى ب“عاصمة مصر الإدارية الجديدة“. كما ستتولى الشركتان الصينيتان مشروع القطار فائق السرعة الذي سيربط مقاطعة الأعمال المركزية مع أطراف القاهرة، وتقومان أيضاً بتقدم سريع في برج مكتبي بارتفاع ٣٤٥ متراً سيكون ”الأعلى في أفريقيا“. في غضون ذلك، وصفت تقارير متضاربة بناء مجمع مكتبي ضخم يدعى ”المثمّن“ والذي سيخدم كمقر جديد للجيش. ويهدف هذا المشروع، كما ذكرت مجلة كنستركشن ريفيو إلى تجسيد ”رؤية الطريق التجاري القديم طريق الحرير، من خلال خطة جريئة لربط الصين مع آسيا كلها والأجزاء الشرقية من أفريقيا وأوربا عبر ستة طرق… وسيرمز المشروع إلى التعاون بين مصر والصين بالنسبة لأجيال المستقبل“.

فضلاً عن ذلك، في أواخر ٢٠١٧، اشترى فرع من المخابرات العامة المصرية أضخم القنوات التلفزيونية المصرية التي تنتمي إلى القطاع الخاص مثل أون تي في وسي بي إس، والحياة والنهار وكذلك صحيفة اليوم السابع المشهورة، كما أفاد حسام بهجت من قناة مدى مصر الأخبارية التقدمية.وتمت هذه الصفقة اللافتة من الرأسمالية المطلقة والتعاقدية من خلال شركة النسر بالتواطؤ مع شركة الباز، وهي شركة أمنية خاصة يديرها ضباط من الجيش، ووزراء داخلية وضباط شرطة سابقون. مما أوصل الجمع بين الجيش والتوسع الرأسمالي إلى قمم جديدة.

كيف نقارن الغزوة الرأسمالية للجيش المصري مع جيوش أخرى في الاقتصادات العليا النامية في أنحاء العالم؟ في البرازيل، على عكس مصر، يُحظر على القوات المسلحة المرتدية للزي العسكري الانخراط المباشر في مشاريع على نمط مشاريع القطاع الخاص. لكنها على أي حال مهمة بشكل جوهري لإنشاء رأس المال وفتح أسواق جديدة لتكنولوجيا الهندسة العسكرية ومبيعات الأسلحة، وتأمين مشاريع تطوير استثمارية جديدة في سياق مشاريع القرن الواحد والعشرين الضخمة. يقدم هذا نقطة مقارنة مفيدة بين الدولة الشرق أوسطية مصر والدولة الأميركية الجنوبية البرازيل. على سبيل المثال، تشق القوات المسلحة الطرق السريعة عبر منطقة الأمازون كي تحضر الاستقرار والاستثمار وتنشئ منطقة تجارية حرة كما يوجد أيضاً عدد من من المشاريع التي تعزز إعادة التحريج والتنوع البيئي يقودها الجيش. في غضون ذلك خدمت القاعدة العسكرية ديودرو كمركز رئيسي للألعاب الأولمبية في ٢٠١٦. وأثناء الألعاب أنتج الجيش حملات تلفزيونية صورت جنوداً وضباطاً ، فاز كثيرون منهم بالأوسمة، كأبطال رياضيين مثاليين، ووكلاء بطوليين للأمن العام، ومناصرين لريادة الأعمال الوطنية.

تكاثرت وحدات التهدئة التابعة للشرطة، وهي فرع من الشرطة العسكرية البرازيلية، في ريو منذ ٢٠١١. وجذب نموذج وحدات التهدئة رعاية القطاع الخاص للوحدات في أحياء ريو الفقيرة في محاولة للدفع نحو التحسين، وكان الدافع هو امتياز فرض الأمن في هذه المناطق من أجل ”المناسبات الكبرى“ للرياضة العالمية. إن الشرطة العسكرية مستقلة مؤسساتياً عن كل من القوات المسلحة والقضاء، لكنها يمكن أن تُفوّضها الجيش كي تستجيب على الفور في أوقات تهديد الأمن القومي.

في هذا السياق افتُتحت مجموعة من المدارس الثانوية التي يديرها الجيش في أنحاء البلاد كي تعلم قيماً ”غير متحزبة، وبرازيلية محضة“ تهدف بشكل واضح إلى محاربة التوجه نحو الدفاع عن حقوق الإنسان والسمة المضادة للعنصرية في المنهج المدرسي البرازيلي الذي أسسه دستور ١٩٨٨ بعد الدكتاتورية العسكرية في البلاد. وألقى جير بولسونارو، المرشح الرئاسي من أقصى اليمين (وهو”شعبوي“ مؤيد للتعذيب“، وضابط سابق في الجيش ومن الأتباع الجدد للكنيسة الخمسينية) ألقى خطباً واستضاف مسيرات في مدارس الجيش القومية هذه والجديدة كجزء من حملته.

وكما في مصر، إن صعود الصين هو أيضاً جزء من قصة العسكرة الاقتصادية. فقد أسس المهندسون العسكريون البرازيليون شراكات ضخمة مع الصناعات العسكرية في أنحاء أفريقيا، وفي ٢٠١٥ صادقوا على التعاون مع جيش التحرير الشعبي الصيني من أجل نقل التكنولوجيا. وانطلقت المناورات العسكرية البرازيلية الصينية المشتركة في ٢٠١١، العام الذي استثمرت فيه المشاريع الصينية مبلغ ١١ بليون دولار في البرازيل. وتحت ضغط التقشف الحكومي الهائل الذي فرضته حكومة مايكل تامر التي تفتقر جداً للشعبية والتي جاءت بعد إجراءات العزل، عانى الجيش نقص حاد في الموازنة، مما ولّد حافزاً قوياً لدى القوات المسلحة كي توازن الأمور من خلال توسيع حضورها في السوق الحرة العالمية لمبيعات الأسلحة بين الدول، خاصة مع الصين. بهذه الطريقة، صارت مبيعات الأسلحة لدول ذات اقتصادات قوية جزءاً محورياً من ”أجندة الإنعاش الاقتصادي“ لدى الحكومة البرازيلية. في أعقاب هذه التغيرات الدرامية، كيف نستطيع أن نرسم خريطة الاقتصادات السياسية العسكرية المتغيرة في القرن العشرين من زاوية كل من التوجهات والاختلافات العابرة للإقليم؟

**تيارات عابرة للأقاليم**

تبين كل هذه الأمثلة أن مؤسسات الدولة التي يهمين عليها العسكر والوكالات الأمنية في أنحاء العالم تلعب أدواراً جديدة أو موسعة حديثاً كشركات استثمارية وتعاقدية وربحية. وتتقدم في مناطق ارتبطت سابقاً بأعمال القطاع الخاص والأبعاد غير العسكرية للقطاع العام. كما أن ظاهرة المصالح العسكرية التي تحدث تغيرات بنيوية في الرأسمالية ليست جديدة. ففي القرن العشرين ،أثناء فترات التصنيع وإنهاء الاستعمار السريعة، لعبت المؤسسات العسكرية وظائف محورية كمحفزات للتنمية الاقتصادية وكشركاء في قطاع الأعمال في أنحاء الكوكب. وفي حقب أخرى، بالطبع، عملت كي تفرض سيرورات كنزع الملكيات والاستغلال الاستعماري. فمثلاً، في الشمال العالمي، ألقت الأدبيات الموسعة للباحثين والناشطين الضوء على دور المجمع العسكري الصناعي الأميركي في تطوير قطاعات تصنيع عالية التكنولجيا وبنى تحتية. وفي الجنوب العالمي، كشف الباحثون الطرق التي توظف بها شركات الأعمال في أفريقيا اليوم شركات مرتزقة لا تعمل فقط كشبه عسكرية بل كقطاعات شبه عامة، كظل للأنظمة المتربحة التي تقتات على البلدان والشعوب والموارد بحصانة. كما قام محققون آخرون بتقديم تقارير مفصلة عن التأثير السياسي والاقتصادي لريادة الأعمال العسكرية في باكستان وتايلاند وإندونيسيا. لكن أميركا اللاتينية والشرق الأوسط حافظا على انتباه لافت من قبل الأكاديميين والناشطين منذ منتصف القرن العشرين. وفي هاتين المنطقتين، ركز الباحثون على العَسْكرة المتواصلة للدولة وعلى العلاقة بين العَسْكرة البنيوية والشعبوية الاستبدادية في أميركا اللاتينية، والتشكيلات المتقاطعة للعلمانية واليسار والقومية ما بعد الاستعمارية في الشرق الأوسط. ونشر كل من شانا مارشال وزينب أبو مجد وحازم قنديل ويزيد صايغ تحليلات رائدة وعميقة للأدوار الاقتصادية المتغيرة في القرن الواحد والعشرين للقوات المسلحة المصرية، والتي يعتمد عليها هذا البحث. وقام فرناندو برانكولي وماريا سيلينا دي أروجو وأماندا بينهيرو دي أوليفيرا، وثياجو موريرا رودريغز ومارثا هجينز وخورخي زافيروتشا بتلخيص منظورات مضيئة حول الهويات العسكرية المتبدلة والممارسات البرازيلية في السياق العالمي.

يبني بحثي على هذه الدراسات مستقصياً كيف تتقدم اقتصادات سياسية عسكرية بأشكال مختلفة إلى الصدارة خاصة في الاستثمار في مشاريع ومناسبات ضخمة. واليوم، صار كثير من ”القطاع الخاص“ التقليدي قطاعاً عسكرياً أو شبه عسكري يهيمن عليه المنطق الأمني. وعلى عكس المشاريع الشعبوية الكلاسيكية، للا يهدف المنطق الأمني السائد على نطاق هائل بشكل رئيسي إلى تحقيق الأمان العام أو حفظ التراث القومي بل يتجه نحو بنى تحتية ومشاريع تفضل مصالح عمالقة القطاع الخاص والطبقات المستثمرة. أشير إلى مشاريع كهذه باسم اقتصادات سياسية ”شبه شعبوية“، بدلاً من أنظمة شعبوية كما ساد المعنى في القرن العشرين، والتي كانت موجهة نحو تطوير الدولة والصناعات العامة.

ورغم أن هذه المشاريع الجديدة شبه الشعبوية تهدف إلى أن تكون ”من أجل الشعب“ و“الأمة“، إلا أنها في الحقيقة ليست شعبوية، لأنه حتى لو أنها تولد ازدهاراً في وظائف البناء، فإنها لا تقدم مستقبلاً لغالبية ”الشعب“ كزبائن وعمال أو جماهير، وكمستفيدين جوهريين من هذه التطورات. وفي الحقيقة، إن هذا الجيل الجديد من الأبنية العملاقة يبزغ من الرمال وامتداداتها إلى السماء غير معاق بأهداف قطاع الإنتاج أو أهداف خدمة الشعب.

سيبدو أن هذه الأشكال من الرأسمالية العسكرية لا تعمل كتشكلات سوق نيوليبرالية في مفهومها الكلاسيكي. وصحيح أن المحافظين المُنتخبين مثل موريسيو ماكري في الأرجنتين ووزراء المالية في أنحاء الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية لم يتعلموا من دروس الأزمة المالية العالمية الكارثية في ٢٠٠٨ ويدعون مرة ثانية إلى أصولية منطق السوق وتمويل الاستثمار. مع ذلك إن حصول فاعلي الجيش والأمن على الامتيازات في كثير من هذه الدول، وانتقالها إلى أنماط من الحوكمة مستندة إلى الذعر من الجريمة ومحاربة الفساد يشيران إلى أن هناك شيئاً يحصل عبر الاستعادة النيوليبرالية. ذلك أن التقشف والمنطق المالي في هذه المناطق توقفا عن تقديم رؤية مهيمنة ليوتوبيا مستهلك، وخيارات حرة، أو حقوق فردية، علامات الإيديولوجيا النيوليبرالية. بدلاً من ذلك، طبقت هذه الأنظمة سياسات أمنية غير ليبرالية، قسرية بشكل واضح، وطويلة الأمد متعلقة بشكل كامل بإعادة تنظيم القوة والاستثمار والتجريد من الملكية.

ما الشيء الآخر الجديد حيال هذه المجموعة من النماذج العابرة للإقليم من الرأسمالية العسكرية؟ أولاً، إن القوات المسلحة تنسق الآن جهود البناء المحلية والأمن العام والنزوح الاجتماعي بالإضافة إلى (أو بدلاً من) التركيز بشكل رئيسي على التحضير لحروب خارجية والدفاع. ثانياً، إن العلاقات العسكرية- الرأسمالية تعرّف مبادرات الاستثمار المرتبطة بالدولة في الجنوب العالمي. وتستفيد من الخصومات بين الشركات الصينية والمستثمرين الخليجيين والفارسيين أصحاب السيادة بينما يبقى متعاقدو الأسلحة الأميركيون والروس والبريطانيون والألمان والطليان خدم الاقتصادات العسكرية في المنطقتين. ثالثاً، إن أسئلة جديدة عن المساءلة المدنية ومقاومة العمال تسكن هذا الاقتصاد الذي يهيمن عليه العسكر. وكعمالقة للاقتصاد ووكالات حوكمة، هل يجب أن يكون الجيش من حماة حقوق عمال القطاع العام، أم يعمل كمعاد لهذه الحقوق؟ هل يجب أن يُعاد توزيع الفوائد التي ولدتها المشاريع المنسقة عسكرياً كميراث عام أو يعاد الاستيلاء عليها كثروة خاصة من قبل الأوليغارشيين؟

رابعاً، لا يستطيع المرء أن يتجاهل هيمنة الأخلاقيات الدينية والطائفية والدوغمائية التي تبلرت مع هذه الأنظمة الاقتصادية- العسكرية الجديدة. وتجسد العصر الضخم للرأسمالية العسكرية في حقبة من التعبئات المندفعة للخميسيين الجدد والمسيحيين الإنجيليين في أميركا اللاتينية، في الوقت نفسه الذي صعد فيه إلى الحكم متشددون سلفيون ووهابيون في الشرق الأوسط. على أي حال، مالت المشاريع الرأسمالية المرتبطة بالجيش إلى تجنب تبني أي موقف واضح ضد أو لصالح هذه الإيديولوجيات وخرجت القوات المسلحة في كلتا المنطقتين من الطريق كي تؤكد دورها المضاد للطائفية وغير الديني.

وفي ضوء هذه التبدلات، لا يمكن فهم الاقتصادات العسكرية غير الليبرالية وأساليب الانتزاع وبناء البنية التحتية والدوغمائية من زاوية النيوليبرالية أو الأسواق. عنى هذا أن اليسار (أو حركات العدالة الاجتماعية بعامة في المنطقتين) كان عليه أن يعاود التفكير بالطرق التي تكشف بشكل أفضل وتقاوم الحضور الكلي اليوم للاقتصادات العسكرية السياسية، ويتحرك وراء مفاهيم ”الدول العميقة“ أو التعريفات الصارمة ل“الدكتاتورية“ الاستبدادية.

**بزوع العسكرة على نطاق واسع في مصر**

لعبت القوات المسلحة في مصر تاريخياً دوراً حيوياً كمحرك للتنمية الاقتصادية منذ عام ١٩٥٢، حين قام الضباط الوطنيون المحليون بطرد الحكم الاستعماري البريطاني والتركي الشركسي وأنشأوا جمهورية مصر. فيما بعد، وتماشياً مع اتفاقية كامب ديفد للسلام مع إسرائيل بقي الجيش المصري خارج ”الحروب الساخنة“ وبدلاً من ذلك نشر عمله الموسع وإدارته وقدراته الهندسية في الوطن، بينما قاد تدخلات إنسانوية في الخارج في البوسنة والسودان وجنوب شرق آسيا. أما داخل حدود مصر، فقد قاد الجيش مشاريع تنمية في مناطق قليلة السكان اعتبرت سابقاً مناطق غزو وتمرد أو ”خطيرة على الأمن القومي“. وتشمل هذه المناطق المناطق الصحراوية والمناطق الساحلية والحدودية وشبه جزيرة سيناء.

وعند منعطف القرن الواحد والعشرين، بدأ النازحون ورجال الأعمال المفلسون والعمال الجنود الذين وظفتهم المشاريع العسكرية بالتشكيك بذريعة ”الأمن القومي“ هذه للأدوار التنموية والتجارية الموسعة للجيش، واعتبارها ريادة أعمال للقوات المسلحة بدأت تتجاوز كل الحدود. وكان الجنرالات يتربحون من المولات والمنتجعات الشاطئية والمدن ذات البوابات مثل منتجع الماسة والعاصمة الإدارية الجديدة في مصر. وبدأ منظمو العمال والصحفيون الاستقصائيون بتحدي استخدام الجيش للعمل المجند في مصانع مواد استهلاكية يملكها الجيش، حيث لا تُطبق حقوق عمال القطاع العام ولا مبادئ تنافس القطاع الخاص.

وربما لم تكن مصادفة أن القوات المسلحة عاودت الدخول إلى السياسة بطريقة درامية في غضون ذلك الوقت، متحركة إلى إنقاذ سمعتها كمؤسسة وطنية غير فاسدة وقومية. وفي فترة ٢٠١١- ٢٠١٣ مدت التعبئة الجماهيرية الشعبية يدها إلى القوات المسلحة أحياناً وفضلتها على جهاز الشرطة الفاسد والمتوحش أو مؤسسة الحزب السياسي الحاكم القائمة على المحسوبية. مدعوماً بهذه العواطف صادق الجيش في البداية انتفاضات الشعب في ٢٠١١ وأطاح بالرئيس حسني مبارك. وفي ٢٠١٣ قادت القوات المسلحة إطاحة أكثر إشكالية ودموية للحكومة المنتخبة ديموقراطياً لكن المتخبطة للرئيس محمد مرسي.

وبعد انتخابات أيار ٢٠١٤ التي عينت القائد العسكري عبد الفتاح السيسي كرئيس، وجدت القوات المسلحة المصرية نفسها في الموقع غير المريح لكونها مسؤولة بشكل واضح عن ملف حكم البلاد برمته (التنمية الاقتصادية وجهود مكافحة الإرهاب والسياسة الاجتماعية). بالتالي، تبدلت النظرة إلى الجيش من بطل للثورة الشعبية ضد الدكتاتورية إلى وكيل رئيسي للتسريح المضاد للثورة وقمع المنشقين.

حدث التبدل في السمعة العسكرية والوظائف في وقت انتشرت فيه الصراعات المسلحة والأزمات الاقتصادية في المنطقة. واستجابة لهذه التغيرات السريعة، أكد الجيش نفسه كبطل رأس المال القومي في مشهد يعاد تشكيله وفوضوي من السيناريوهات العسكرية والاقتصادية الإقليمية. وتراكم دين مصر القومي بسرعة. ومن ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤ هيمنت استثمارات ضخمة من المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة على التخطيط لرأس المال الجديد ومشاريع ضخمة أخرى. ولكن بعد أربع سنوات فقط، غيّر المتعاقدون العسكريون المصريون المجرى، ضاغطين على الدولة كي تقوم بتمويلهم، من أجل أن يتمكنوا من التحرك كي يحلوا محل المستثمرين الخليجيين في تطوير الغاز والطاقة النووية، وكذلك في التخطيط والبناء وبيع المشاريع الإنمائية العملاقة والأبراج العملاقة والمدن الجديدة العملاقة.

صارت كلمة ”عملاق“ الكلمة الطنانة للحقبة. وعبّر هذا المصطلح عن القومية القضيبية لخطاب الإسقاط المتطرف هذا ك“الأعلى في العالم“، و“الأكبر في العالم“. وبدأت مصر الهرولة لجذب مجموعة أكثر تنوعاً من المستثمرين العالميين، لتجنب الاتكال الكلي على المملكة العربية السعودية التي أغضبت محاولاتها لضبط السيسي الدولة المصرية. بدورها بدأت المملكة العربية السعودية تركز استثماراتها في مشاريعها الخاصة العملاقة.

ومن المثير أن شخصيات الأعمال والإعلام النسائية المصرية ظهرت كقائدات سياسة رئيسيات وشكلن وأيدن هذه السيرورة من عسكرة الاقتصاد بينما خدمن بعض أقوى أعضاء حكومة السيسي. ومن بينهن داليا خورشيد، وزيرة الاستثمار السابقة ورئيسة شركة إيجل كابيتال التي هندست عمليات شراء المخابرات للأقنية الإعلامية، وغادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي التي قادت حملة ضد النقابات والمنظمات غير الحكومية، وفايزة أبو النجا، وزيرة التخطيط في حقبة المخابرات والتي صارت مستشارة السيسي للأمن القومي واستهدفت المعارضة السياسية، وسحر نصر وزيرة التعاون الدولي . تمثل هذه المجموعة بشكل خاص تحالفاً مصرياً يضم”نسوية الدولة“ اليمينية، وارتباطات بالجيش والأمن وشبكات مالية. وشاركت في الدفع لجذب الشركاء غير الخليجيين. وصادقت على اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي في ٢٠١٧، وعبأت الاندماج السياسي وطبقت إجراءات التقشف وانحدار قيمة العملة في الوطن. وبرهنت هذه الجهود ”نجاحها“ في ٢٠١٦ و٢٠١٧ لتدعيم الموقع الرئيسي للجيش المصري في قمة الاقتصاد.

واليوم تستخرج الأعمال العسكرية الديون أو تضغط على التمويلات المصرية العامة كي تجذب مجموعة عريضة من المتعاقدين الإماراتيين والصينيين والروس والكويتيين والأوروبيين والمصريين من أجل هذه المشاريع العملاقة. وفي الوقت نفسه، يقوم الجيش برهن مستقبل مصر ووضع العبء على شعبها بدين ضخم وسط نظام تقشف، وبشراء كميات ضخمة من الأسلحة من فرنسا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة وروسيا لتأمين دعم هذه الدول للسيسي ولأعمال القوات المسلحة ومشاريعها الخاصة. وأعاد هذا الدفع القومي تأكيد أن رأسماليي الجيش المصري يبقون يداً واحدة مع رأس المال القومي كرافعة نفوذ ضد الهيمنة السعودية. في الوقت نفسه، عنى دور الجيش في صياغة التمهيد لسيرورة إعادة الهيكلة هذه أن الغضب الشعبي من توقف الدعم للغذاء والغاز صار موجهاً مباشرة ضد السيسي والجيش.

إن الغالبية الكبرى من سكان مصر الذي يبلغ عددهم تقريباً ١٠٠ مليون لن تستفيد من تطورات الرفاه الجديدة هذه. ولن تعمل هذه التطورات كمراكز إنتاج أوكمستوطنات بكثافة سكانية عالية بل كمواقع مضاربة بين المستثمرين ولهو وإدارة مكتبية. وحالما تنتهي عمليات صب الإسمنت وبناء الأبراج المسعورة، ستتبخر الأعمال. ثم سيُطرد المصريون الذين تبلغ نسبتهم ٩٩٪ خارج فضاءات المشروع العملاق. إلى كم سيقف الحجم (الوزن العلاق والأمن العسكري لهذه المشاريع) كبديل رمزي لجهود حقيقية لمعالجة الاحتياجات الهائلة والإمكانية الإنتاجية للسكان؟ وإلى متى سيتحمل الجيش ربطه بتطورات تُهَنْدسُ تركزاً شديداً للثروة وحرماناً جذرياً؟

بدأ موسم الحملة الرئاسية لعام 2018 في القاهرة، وموعد الانتخابات حُدد بين 26 و28 آذار 2018. ستتكشف الحملة بطرق ستوضح إن كانت المشاريع العملاقة قد حلت مكان مواطني مصر كمواضيع مميزة للانتباه من قبل الدولة. هل ستجعل هذه المشاريع العملاقة السكان غير المستثمرين (الشعب المصري) كفائض عمل أو تلوث اجتماعي فحسب؟

**ماذ عن أميركا اللاتينية؟**

في الفترة نفسها التي كان الشرق الأوسط يجرب فيها انتفاضات اقتصادية وسياسية يهيمن عليها العسكر وانقلابات وثورات مضادة بين 2011 و2017 مرت أميركا اللاتينية أيضاً في مجموعتها الخاصة من المظاهرات الجماهيرية والعمليات العسكرية والشرطية والتبدلات الانتخابية غير المسبوقة تاريخياً. أطلقت هذه التشنجات حقبة ”المد الوردي“ لأواخر التسعينيات حتى منتصف 2010 والتي أنشأ فيها اليسار الثوري والمضاد لليبرالية الجديدة وحكومات يسار الوسط كتلة مهينمة تقريباً عبر المنطقة.

ورغم أن بداية نهاية الحقبة الوردية يمكن أن تعود إلى الانقلاب العسكري ضد الرئيس الشعبوي المائل لليسار والمنتخب مانويل زيلايا في هوندوراس في حزيران 2009، فإن رد الفعل العنيف ضد المد القرنفلي تألف في جزئه الأكبر ليس من إدخال مباشر لأدوات قمع القوات المسلحة أو الحرب الأهلية كما حدث في الرد المروع ضد ما دُعي بالربيع العربي: تضمن الرد العنيف في الشرق الأوسط الاستخدام الكامل للأجهزة العسكرية المضادة للثورة، بما فيه احتلال الجيش السعودي للبحرين، وحرب اليمن التي تستهدف السكان، والقضاء على التعبئة الديمقراطية، والحروب بالوكالة في سوريا وليبيا، وحروب داعش، وإعادة تأسيس نظام عسكري في مصر.

وعلى نحو معكوس، حدثت في الباراغواي والبرازيل أنواع متميزة من الانقلابات. فقد أطاحت ”الانقلابات شبه العسكرية“ والحملات القضائية بالرئيسين اليساريين فرناندو لوجو وديلما روسيف في حزيران ٢٠١٢ وآب ٢٠١٦، على التعاقب. (للمزيد حول هذا الموضوع انظر عدد ناكلا شتاء ٢٠١٢، الانعطاف اليميني). وفي الأرجنتين وتشيلي، صعد المحافظون النيوليبراليون ذوو النزعة الانتقامية إلى السلطة من خلال قنوات انتخابية أكثر شرعية. وحتى في تلك الحكومات حيث يحتفظ الجناح اليساري بالسلطة، كما في نيكاراغوا وبوليفيا وفنزويلا والإكوادور، اعتنق قادتها أحياناً إيديولوجيات مسيحية وبطركية محافظة جديدة، وأشكالاً من النزعة الإقليمية والمحسوبية واستداروا غالباً نحو المشاريع الاستغلالية الكارثية بيئياً من أجل تحقيق الأرباح.

ولكن لحسن الحظ كانت هناك أيضاً بعض إشارات الأمل. ففي سياق الانحدار والصراع هذا، تم صقل نموذج جديد لليسار. وجمعت حركات جديدة ملهمة سوية ناشطين محليين ونساء وتمت التعبئة من مجتمع الإل جي بي تي كيو وجماعات مدينية محاربة عرقياً ومحرومة من الحقوق، وناشطين جامعيين وأصوات إعلامية جديدة. وحقق هذا النوع من يسار ما بعد المد القرنفلي نجاحات مهمة في الانتخابات المحلية في البرازيل في ٢٠١٦ وحظيَ بنسب مئوية مهمة من الأصوات للمرشحين الرئاسيين اليساريين الجدد في البيرو في نيسان ٢٠١٦ وتشيلي في تشرين الثاني ٢٠١٧.

لكن أي نوع من الاقتصادات السياسية العسكرية يصوغ ظهور وأجندات هؤلاء المحافظين الجدد شبه الشعبويين؟ أية تحديات جديدة سيطرحون على الحركات المائلة لليسار في أميركا اللاتينية؟

**بلطجية البرازيل الجدد**

تكشف حالة البرازيل تناقضات ومسارات تغيير تعكس مسائل إقليمية من زاوية الاقتصادات السياسية المُعَسْكرة بشكل أوسع. وفي الفترة التي سبقت الملاحقة القانونية للرئيس ديلما روسيف في ٢٠١٦، دب نوعان من الذعر الأمني في الأمة: الذعر من الفساد، الذي قادته حفنة من رجال القانون ضد المسؤولين السياسيين المنتخبين، والذعر من الجريمة، والذي أطلقته خلاف على الحكم ثلاثي انفجاري بين قوات المهربين وكتائب الشرطة التابعة للجيش وميليشيات الحراسة الأهلية.

يتشابه هذا بنيوياً مع الذعر الأمني في مصر الذي استهدف ”البلطجي“ منذ انتفاضات ٢٠١١. وفي مصر، دعمت البلطجة وأحياناً حلت مكان ”الإرهاب“ كإجراء رئيسي للتجريم وكخطاب لسوء تمثيل السيادة الشعبية ومزاعم المقاومة لجماعات القوة العاملة والحركات غير المحددة بإسلامية. وفي البرازيل، سهّل الهلع الجديد من الجريمة تمرير قانون جديد، بدا ظاهرياً متناقضاً مع الدستور، نص على أن القوات المسلحة العاملة في المجال المدني أو المحلي تستطيع تقديم ”الأمن“ في حال الاحتجاجات أو في صراع المخدرات ولا يمكن مساءلتها على أفعالها في المحاكم المدنية. أما محاكمة المعتقلين وتحديد موعد لهذا فيجري في محاكم عسكرية خارح الفحص العام والقضائي.

في البرازيل، أطلق اليمين المتنامي اتهامات ب“بعبادة العصابات“ والتي تعني ”العبادة“ الوثنية لقطاع الطرق ورجال العصابات من قبل اليسار والليبراليين، والاحتقار المفترض لجماعة حقوق الإنسان لحقوق ضباط الشرطة والجنود. وكان خطاب ”عبادة رجال العصابات“ طريقة صوّر من خلالها التيار اليميني قادة حقبة المد القرنفلي كمسؤولين عن الفساد وأزمات الجريمة. وربط مصطلح ”عبادة رجال العصابات“ الحركات الاجتماعية التقدمية واقتصاداتها السياسية الاجتماعية الديمقراطية بأفكار الجريمة الفطرية، والتحدي المديني، والقيم ”المعادية للمسيحية“.

بهذه الطريقة حُمِّلتْ أخطاء اليسار وحزب العمال وإدارتي الرئيسين لولا إناسيو دا سيلفا وديلما روسيف بخاصة المسؤولية الرئيسية عن ازدياد الجريمة وأزمة الفساد. وحصل هذا رغم أن التحقيقات القضائية كشفت في النهاية أن الفساد كان مساوياً (إن لم يكن أكثر خطراً) بين المسؤولين اليمينيين والمعتمدين على المحسوبية لحزب الحركة الديمقراطية البرازيلية. وأخذ حزب العمال على عاتقه العبء الأكبر رغم التزامه الفريد بإصلاح الشرطة العسكرية وتهدئة المناطق التي يهيمن عليها تهريب المخدرات، ومقاومة وكشف انتشار الميليشيات المبتزة للأموال. فضلاً عن ذلك، أطلقت حكومة روسيف اللجنة الأولى للتحقيق ومساءلة الضباط العسكريين من أجل التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء أثناء الدكتاتورية من ١٩٦٤ إلى ١٩٨٥.

وكما في حالة مصر، تطورت أدوار جديدة لفاعلين عسكريين في وحول الدولة وسط إطلاق المشاريع العملاقة وإعداد مناسبات عملاقة أثناء هذه الفترة. فبدءاً من ٢٠١١، وبوضوح في مناطق محددة لإعادة التطوير من أجل بطولة كأس العالم في ٢٠١٤ والألعاب الأولمبية في ٢٠١٦، دعمت الشركات المستثمرة والقادة الشعبويين حول ريو دي جانيرو نشر وحدات التهدئة الشرطية الممولة جزئياً من القطاع الخاص، والتي يديرها مسؤولو الشرطة العسكرية، وغالباً في البداية في شراكة مع ألوية الدبابات التابعة للبحرية البرازيلية. وبينما صُفِّق في البداية لوحدات التهدئة الشرطية كناجحة في القضاء على العنف المرتبط بتهريب المخدرات، فإن تحركات الجماعة في المدينة تحدتها في الحال بسبب النسب المتهورة من التحسين ومسؤوليتها عن شبان ”مختفين“. وفي مساء الألعاب الأولمبية في تموز ٢٠١٦ أُرسلت القوات البرازيلية إلى الأحياء الفقيرة كي تقدم مباشرة أمناً يومياً بما أن الثقة بوحدات التهدئة الشرطية تعثرت. (من أجل المزيد عن هذا الموضوع انظر: مقالة توماس سالم في ناكلا، عدد خريف ٢٠١٧). منذ ذلك الوقت، قامت حملتا الهلع من الفساد والجريمة التوأمين فقط بتضخيم نفوذ سلطة القوات المسلحة. وعلى نحو مذهل، كشفت استطلاعات الرأي المنتظمة للجمهور البرازيلي بالتدريج دعماً متزايداً لعودة الحكم الاستبدادي العسكري.

وفي مصر، أكدت ”ثورة ٢٥ يناير“ في ٢٠١١ سيادة الشعب على الدولة مما ألهم موجات متلاحقة من الانتفاضات الشعبية الضخمة وانتفاضات يمينية مضادة في أنحاء العالم. إن هذه الأفعال وردود الأفعال قدحت أيضاً شرارة إعادة هيكلة متجاوزة للإقليم وضخمة للصلات بين هيمنة العسكر على السياسة والتنمية الاقتصادية.

وفي أواخر يناير من هذا العام، وفي مساء الذكرى السابعة لثورة يناير، بدا كأن طيفاً يسكن قادة وقضاة العالم الرجعيين. رفضت المحاكم البرازيلية استئناف الرئيس السابق لولا ضد تهم الفساد، وعرقلت ترشحه للرئاسه وفرضت عليه حكماً بالسجن لمدة ١٢ سنة. وفي مصر، في اليوم نفسه، انسحب المرشح السابق خالد علي، مناصر اليسار الديمقراطي، بعد اعتقال عدد من أفراد طاقمه حين واجه تهمة فحش بلا أساس. أما سامي عنان، الذي كان ضابطاً عسكرياً محترماً ويتمتع بشعبية واسعة، ومنافساً للسيسي، فقد اعتُقل و“اختفى“في غياهب سجون جهاز أمن الدولة، منهياً حملته الناشئة.

تلتْ هذه الأحداث أفعال أخرى من القمع كشفت بشكل مفاجئ انشقاقاً قوياً داخل القوات المسلحة المصرية. ففي كانون الأول ٢٠١٧، أطلق أحمد قنصوه وهو عقيد في الجيش حملة فيديو على الإنترنت رددت صدى خطاب العقيد الذي صار رئيساً جمال عبد الناصر في منتصف القرن العشرين. انتقد قنصوه النظام المصري لأنه باع الأراضي المصرية للمملكة العربية السعودية وطالب بأجندة اجتماعية حقيقية من الأمل للشعب. اعتُقل قنصوه بسرعة وحُكم عليه بالسن لست سنوات. وفي الوقت نفسه، اعتقلت قوات الأمن الإماراتية القائد الأعلى السابق للقوات الجوية والمرشح المشهور السابق للرئاسة في ٢٠١٢ أحمد شفيق وأجبرته السلطات المصرية على التخلي عن خططه لخوض انتخابات ٢٠١٨.

يكشف الانشقاق والأزمة الناجمة عن الانتخابات القادمة بين النخبة السياسية والعسكرية عن السمة المتناقضة داخلياً، وعالية الهشاشة، لهذا النظام الذي يجمع بين العسكرة العملاقة وشبه الشعبوية. لكنه مشروع يطمح إلى الهيمنة. فالعسكرة العملاقة اليوم هي مجموعة جوهرية من التشكيلات السياسية الاقتصادية في لحظة عالمية شبه شعبوية. وتنحي هذه الاقتصادات السياسية المعسكرة وتقنّع الحاجة الملحة لنظام اقتصادي اجتماعي أكثر إنتاجية متأسس في سيادة شعبية حقيقية. وسيعرّف السيادة الشعبية كأساس للنظام الاقتصادي بالضرورة توزيع متكافئ للموارد والملكية والسيطرة ووجود قنوات للمشاركة والتعبير.

وفي هذا السياق يمكن أن نسأل: هل تعمل المشاريع العملاقة المشهورة الآن كمواطنين جدد غير بشريين لهذا النظام العالمي شبه الشعبوي أو الشعبوي المزيف؟ هل هؤلاء الفاعلون العسكريون وشبه العسكريين والأمنيين المحتشدين والأعمال يصقلون بالفعل ويسيطرون على هذه المشاريع العملاقة، أم الأمر هو العكس؟ هل أسرت وقائع المشاريع العملاقة الفاعلين العسكريين وحولتهم إلى مخدوعين من بائعي الديون الجوالين، ومعرضين للنقد من تشكيلات جديدة لليسار وحتى من قبل التشكيلات الواسعة لرأس المال وأنماط الإنتاج التي يرفضونها؟ هذه أسئلة تتطلب تقديرات مقارنة أعمق في المنطقتين.

*\** بولعمارأستاذفيقسمالدراساتالعالميةفيجامعةكاليفورنيا،سانتابربارة،وهوعالمسياسةوإناسة*.* يعملحالياًكمديرلبرنامجيالماجستيروالدكتوراهفيالدراساتالعالمية*.* عملكصحفيفيالقاهرة،ومصلحللشرطةوناشطحقوقجنسيةفيريوديجانيرو،ومتخصصفيحلالصراعوالتنميةالاقتصاديةفيالأممالمتحدة*.* كتابهالأخير،أرخبيلالأمن،فازبجائزةتشارلزتيلور *”*لأفضلكتابفيالعام*“* في٢٠١٤*.*